الربحية والسيولة والامان في المصارف التجارية بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى

للدكتور : أبو السعود أحمد السوده (١)

مقـــــدمة :

يهدف هذا البحث الى دراسة ربحية وسيولة وأمان المصارف التجارية وتحديد مفهوم وميكانيكية وكيفية تحقيق كل منهـا فى النظـام الرأسمالـى وفى النظـام الاشتراكى • وإن كان كل ما يتعلق بالنظام الرأسمالى الحر قد كتب عنه الكثير ، إلا أن التطور الذى حدث على هذا النظام بحيث أصبح يسمى بالنظام الرأسمالى المعاصر أو الموجه أو المخطط قد أحدث تطوراً على ربحية وسيولة وأمان المصارف التجارية ، فى هذا النظام الرأسمالى المتطور وبصفة خاصة ذلك النظام الذى يمكن أن نطلق عليه النظام الرأسمالى المخطط كما هو حال الاقتصاد الفرنسى المعاصر • وهذا شىء يستدعى الوقوف عنده واستكشافه • أما بالنسبة للاقتصاد الاشتراكى ونقصد به فى هذا البحث النظام الاشـتراكى على النمط السـوفيتى فان ربحيـة وسيولة وأمان المصارف أخذت مفهوما جديداً يختلف عنه فى النظام الرأسمالـى سواء الحر أو المخطط • كذلك فان تحقيق سيولة وأمان المصارف يختلف فـى أساليبه وميكانيكيته فى النظام الاشتراكى عنه من النظام الرأسمالى بشكل جذرى •

ولقد رأينا أن نبدأ بحثنا لكل نقطة من هذه النقاط الثلاث ببحث أوضاعها فى النظام الرأسمالى الحر ثم تطورها فى النظام الرأسمالى المخطط وفى النهاية فى

---

(١) الدكتور ابو السعود احمد السوده ـ محاضر بقسم الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد والتجارة ـ الجامعة الليبية ـ بنغازى .

النظام الاشتراكى (على النمط السوفيتى) • ونأمل أن نحقق بذلك الهدف الذى يسعى إليه هذا البحث وبصفة خاصة أن يساهم فى استيضاح بعض ما يتعلق بالنظام الاشتراكى والذى لم يكتب عنه فى هذا الموضوع إلا القليل وما زال يحتاج لكثير من التفصيل والدراسة •

أولا : الربحيـــة

١ ـ الربحيـة فى الاقتصـاد الرأسمالى الحر :

١ ـ ١ النشـاط المصرفى أحـد أنواع التجـارة :

فى الاقتصاد الرأسمالى الحر يكون النشاط المصرفى أحد أنواع التجارة • فاذا كان التاجر هو وسيط يسهل تداول البضائع ، فالبنك هو الوسيط الذى يسهل تجارة الاموال وتداولها [٢] • والبنك ليس مجرد سمسار يجمع المشترى بالبائع فى سبيل عمولة معينة • بل هو يعمل مثل أى تاجر فى شراء وبيع مادة تجارته لحسابه الخاص • فالبنك يقترض الاموال لحسابه ثم يقرضها أيضا لحسابه ويحتفظ لنفسه بالربح الناتج من فرق سعر الفـائدة لانـه يقترض بسـعر أقل من السـعر الذى يقرض بـه [٣] •

والبنك مثل أى مشروع تجارى فى النظام الرأسمالى الحر ، ينتمى الى القطاع الخاص ويكون الربح هو الحافز الاساسى لبقائه واستمراره فى مزاولة نشـاطه وعلى ذلك فالبنك لا يقبل إلا العمليات المربحة [٤] •

١ ـ ٢ الافضـلية لمنح الائتمـان المربح :

وعندما يفحص البنك طلبات الائتمان المقدمة اليه من العملاء فان الطلبـات الاكثر أهمية هى الطلبات الاكثر ربحا والطلبات الاقل أهمية هى الطلبات الاقل ربحا • وهو يفضل ويقبل الطلبات الاكثر ربحا بالنسبة له • أما إذا كانت هنـاك

---

(٢) Charles Gide, Principes d'économie Politique, Recueil Sirey, Paris, 1926, p. 33.

(٣) F. Divisia, Assise pour les études techniques monétaires, Dunod, Paris, 1965, p. 31.

(٤) Henri Ardant, Introduction à l'étude des banques et des opérations de banque, Dunod, Paris, 1954, p. 19.

طلبات غير مربحة فان البنك يتركها جانبا لانه من حيث المبدأ ينظر الى ربحه أولا . وحتى لو كان لهذا الائتمان غير المربح فائدة اقتصادية عامة أو قومية فان البنك يفضل عليه الائتمان الذى يحقق ربحه الشخصى [٥] .

ولكن لا يجب أن يفهم من ذلك أن مبدأ الربح هو مبدأ مطلق دون قيود وأن البنك يفضل الائتمان الاكثر ربحا دون النظر الى أية أمور أخرى . فالبنك مقيد ويدخل فى حسابه العناصر الاخرى للائتمان السليم وهى السيولة والامان التى سنتكلم عنها فى الصفحات القادمة وهو يختار الائتمان الاكثر ربحا ويوفر له فى نفس الوقت السيولة المناسبة والامان الكافى وعليه أن يوفق بين عناصر الربحية والسيولة والامان ويمنح الائتمان الذى يحقق له أحسن نقطة للتوازن بين هذه العناصر الثلاث [٦] .

٢ - الربحية فى الاقتصاد الرأسمالى المخطط :

٢ - ١ الربح يظل الحافز الرئيسى لقيام النشاط الاقتصادى :

أما فى الاقتصاد الرأسمالى المخطط وهو الاقتصاد الرأسمالى الذى تعد فيه الدولة خطة اقتصادية للتنمية بالاشتراك مع المنتجين وتحاول الوصول إلى أهداف خطتها باستخدام الوسائل غير المباشرة مثل السياسة الائتمانية والمالية وليس الوسائل المباشرة كالتأميم والقضاء على الملكية الخاصة . نجد أن الربح يظل هو الحافز الرئيسى لقيام النشاط الاقتصادى . وتعمل المصارف ، مثل باقى الوحدات الاقتصادية ، على تحقيق الربح . وهى من أجل ذلك تواصل نشاطها الاقتصادى داخليا وخارجيا فى سائر أقطار العالم . ولا يمكن لنا أن نتصور أى بنك أو مشروع مملوك للقطاع الخاص يكون مستعداً للعمل مجانا أى دون تحقيق أى ربح معتبراً نفسه مرفقا عاما كل ما يهدف إليه هو الخدمة العامة .

---

(٥) Eugène Smits, Etude critique de l'intervention de l'Etat dans la Politique de crédit des banques de dépôts, Imprimerie Cools, Bruxelles, 1940, pp. 169-170.

P. C. Dupont, Le Contrôle des bunques et la direction du crédit en France, Dunod, Paris, 1952, p. 147.

(٦) Fernand Bauduin, Crédit et banque, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1945, p. 183.

إلا أن التخطيط الرأسمالى يدخل مبدءاً جديداً هاما على الوظيفة المصرفية له تأثير كبير على معنى الربحية المصرفية فى النظام الرأسمالى المخطط • هذا المبدأ هو أن : الائتمان المصرفى يجب أن يوضع فى خدمة الخطة الاقتصادية التى تمثل المصلحة العامة [٧] • وهذا المبدأ الجديد الهام يؤثر فى معنى الربحيـة المصرفيـة الموروث من النظام الرأسمالى الحر والسابق الاشارة إليه ويجعلها ذات معنى جديد•

٢ ـ ٢ الجـديد فى معنى الربحيـة المصرفيـة :

لقد رأينا أن البنوك فى النظام الرأسمالى الحر تقارن بين طلبات الائتمان وتقبل أكثرها ربحا بعد أخذ إعتبارات السيولة والامان • ومن حيث المبدأ ترفض البنوك منح الائتمان غير المربح حتى ولو كان لهذا الائتمان أهمية اقتصادية قومية تفوق أهمية الائتمان الاكثر ربحا • فالبنك كأى مشروع خاص فى هذا النظـام الاقتصادى لا يهتم بالنظر إلى الاهمية الاقتصادية للائتمان الذى يمنحه وإنما يهتم بمصلحته الشخصية أى ربحه الشخصى •

أما فى الاقتصاد الرأسمالى المخطط فان السياسة الائتمانية ترتكز على الاسلحة النوعية التى ترمى إلى أن يمنح الائتمان من أجل المساهمة فى تنفيذ أهداف الخطة الاقتصادية القومية • فتوزيع الائتمان يجب أن يتم بالشكل الذى يحقق المصلحة الاقتصادية القومية الممثلة فى أهداف الخطة • وهذا يعنى أن البنك عند المقارنة بين طلبات الائتمان وفحصها لن يستطيع أن يفضل الائتمان المربح على الائتمان غـير المربح كما كان يفعل فى الماضى • بل عليه أن ينظر إلى المنفعة الاقتصادية للائتمان قبل أن ينظر إلى ربحيته • فقبل كل شىء عليه أن يختار الائتمان الذى له فوائد

---

(٧) من المؤكد ان كثيرا من الدول الرأسمالية المعاصرة قد ادخلت تطورا مشابها على مفهوم الوظيفة المصرفية بحيث أصبح الاتجاه الغالب الى ان يكون منح الائتمان مرتبطا بمنفعته الاقتصادية . للتفصيل أنظر على سبيل المثال :

A) Jean Watteau, L'intervention de la Puissance Publique dans L'exercise de la Fonction bancaire, dans L'ouvrage Collectif :
Evolution récente du rôle des banques dans L'économie ; International Banking Summer School, Bruxelles, 1953.

B) Robert Henrion, Le Secret Professionnel du banquier, Université Libre de Bruxelles, Institut de Sociologie, 1963.

إقتصادية نابعة من الخطة حتى ولو كان أمامه فرصة لمنح إئتمان أو إئتمانات أخرى تحقق له ربحية أكثر ولكنها غير نافعة أو ذات منفعة إقتصادية أقل .

فالمنفعة الاقتصادية تسبق الربحية وهذا هو التطور الذى طرأ على معنى الربحية المصرفية . ومن المناسب أن نذكر أن وضع هذا التغير فى معنى الربحية والوظيفة المصرفية موضع التطبيق بنجاح يتطلب تغير وتطور فى عقلية مديرى البنوك التقليدية وإلا فانه سيكون من الصعب عمليا الاستفادة الكاملة من هذا التغير والتطور بشكل فعال [٨] .

٣ - الربحية فى الاقتصاد الاشتراكى :

٣ - ١ الربح ليس هو الهدف الرئيسى للبنك :

فى الاقتصاد الاشتراكى (على النمط السوفيتى) لا يكون الربح هو الحافز الرئيسى للنشاط الاقتصادى . والبنوك فى هذا الاقتصاد ليست مثل البنوك الرأسمالية التى يكون هدفها الرئيسى من وراء مباشرتها لنشاطها هو تحقيق الارباح . بل على العكس فان البنوك فى النظام الاشتراكى لا تهدف أساسا إلى تحقيق الارباح وهى لا تقدم الائتمان إعتماداً على دراساتها لربحيته وإنما على دراساتها لآثاره الاقتصادية ومدى مساهمته فى تنفيذ الخطة . فالدور الرئيسى للائتمان فى الاقتصاد الاشتراكى هو أن يقدم للمشروعات المختلفة السيولة ورؤوس الاموال اللازمة لها لكى تتمم خططها الاقتصادية المعتمدة .

فالاحتياجات المالية للمشروعات والتى تلزمها لكى تحقق الاهداف التى تلقيها الخطة على عاتقها هى التى تحدد قبل أى إعتبار آخر هيكل توزيع الائتمان المصرفى على مختلف المشروعات والذى يجب على البنوك العمل به . وعلى ذلك فان البنك

---

(٨) ان تأميم البنوك نفسها لا يعنى تغيير العقلية التقليدية لمديريها . فهؤلاء المديرون مطالبون بفهم التغير فى الوظيفة المصرفية نفسها . وقد لوحظ فى فرنسا أن البنوك المؤممة ظلت تبحث عن ارباحها قبل أن تنظر الى المنفعة الاقتصادية للائتمان . أنظر :

A) Henry Ardant, Introduction à L'étude des banques ..... op. cit., p. 19.
B) Jacques Houssiaux, les transformations de L'organisation du Crédit en France depuis 1945, Economie et Humanisme, Janv. — Fév., 1958, p. 31.

لا يتخذ قرار منح الائتمان بشكل مستقل • فهو لا يستطيع اختيار أو تفضيل عميل معين أو توزيعا معينا لائتمانه • فهذا كله تفرضه عليه الخطة •

٣ ـ ٢ الدور الذى يلعبه سعر الفائدة :

البنوك فى النظام الاشتراكى تحصل فائدة على القروض التى تمنحها كما أنها تدفع فوائد على الاموال المودعة لديها • وعادة لا تختلف أسعار الفائدة وشروط الائتمان باختلاف درجة يسار العميل أو مقدرته على الدفع • وسعر الفائدة يتميز بالانخفاض بالمقارنة بأسعار الفائدة السائدة فى البلدان الرأسمالية ، ولكنه يتزايد فى حالة تأخير السداد وهو ما يعرف بسعر الفائدة العقابى [٩] •

ونظرا لان البحث عن الربح ليس هو الهدف الرئيسى للبنوك فان سعر الفائدة فى النظام الاشتراكى يختلف فى معناه ودوره عنه فى النظام الرأسمالى • ففى النظام الاشتراكى لا يتحدد سعر الفائدة وفقا لعرض وطلب رؤوس الاموال ولكنه يتحدد بقرار من الدولة •

والاهداف الرئيسية لوجود الفائدة فى الاقتصاد الاشتراكى هى [١٠] :

(أ) تدعيم المحاسبة على أسس اقتصادية سليمة •

(ب) حث المشروعات والمنظمات المختلفة على الاستخدام الاقتصادى للموارد المادية والمالية •

(ج) تأمين سداد القروض فى تواريخ استحقاقها •

(د) تشجيع الادخار وايداع الاموال العاطلة فى البنوك •

---

(٩) فى عام ١٩٦٦ كانت أسعار الفائدة فى بنك الدولة السوفيتى كما يلى :
١ ٪ على القروض التى تمنح لاجراء التسويات ، ٢ ٪ لباقى أنواع القروض قصيرة الاجل ، ٣ ٪ فى حالة تأخر المزارع الجماعية عن سداد قروضها فى تواريخ الاستحقاق ، ٥ ٪ فى حالة تأخر المشروعات الاخرى عن سداد قروضها فى تواريخ استحقاقها . ويدفع البنك فائدة قدرها ١/٢ ٪ لاصحاب الحسابات الجارية الدائنة . ويدفع فائدة قدرها ١١/٢ ٪ على ودائع المزارع الجماعية . انظر :
George Garvy, Money, Banking and Credit in Eastern Europe, Federal reserve bank of New York, 1966, p. 135.

(١٠) هذا وفقا للاقتصادى السوفيتى يسوسكين وجاء ذلك فى المقال التالى :
Knut Andreassen, Features of banking Organisation, Monetary and Credit Policy in the Soviet Union, Economics at Planning, Vol. 3, No 1, April 1963, p. 48.

ثانيـا : السـيولة

١ ـ السيولة فى الاقتصاد الراسمالى الحر :

١ ـ ١ أهميـة الودائع تحت الطلب :

تعتبر الودائع نقطة البداية لنشاط البنك التجارى فهى المادة الاولية التـى يستخدمها فى مزاولة عملياته الائتمانية • والمودعون هم الافراد والشركات التجارية والصناعية والجزء الاكبر من ودائع الافراد يكون مخصصـا لمواجهـة انفاقهـم الاستهلاكى الجارى فهى تتكون فى أغلبها من دخولهم المخصـصة للاسـتهلاك ولنفقات معيشتهم • أما الجزء الاكبر من ودائع الشركات التجاريـة والصناعيـة فيكون عادة من مكونات رأس المال العامل اللازم للانفاق على النشاط الجارى • وبمعنى آخر فان أغلب ودائع البنوك التجارية تكون تحت الطلب أى لاصحابها الحق فى سحبها من البنك فورا أى بالاطلاع أو بعد أجل قصير جدا •

وبديهى أن البنك الذى لا بد له أن يجيب على كل طلبات سحب الودائع تحت الطلب لا يمكن له أن يقرض هذه الودائع لمدد طويلة تتعارض مع احتمال طلب سحبها فى أى لحظـة •

وعمليا يقوم البنك بتوظيف هذه الودائع تحت الطلب ويقرضـها لآجـال قصيرة • فهو يقرض لآجال لا تطول كثيرا عن آجال الودائع التى لاصحابها الحق فى سحبها فى أى وقت أو بعد آجال قصيرة • وهذا العمل من جانب البنك يضعه فى حالة عدم مقدرة على الدفع بشكل غير ظاهر أو خفى [١١] • أى أنه اذا تقـدم كل المودعين دفعة واحدة الى البنك لسحب ودائعهم فى نفس الوقت فان البنك لا يستطيع أن يرد لهم كل أموالهم • واذا كانت هذه الحالة من عدم القدرة علـى الدفع لا تظهر ولا تواجه البنك فان ذلك يرجع الى قانون الاعداد الكبيرة الذى يعتمد عليه البنك فى توظيف الودائع تحت الطلب لمدد قصيرة والذى يؤكد عـدم

(١١) François Radot, La liquidité dans les banques, Recueil Sirey, Paris, 1934, p. 19.

احتمال تقدم كل أصحاب الودائع لسحبها فى نفس الوقت ما دامت الظروف العادية سائدة وعنصر الثقة متوافر •

١ ـ ٢ تحديد مشكلة السيولة :

فعلى البنك أن يكتسب ثقة المودعين وأن يكون فى كل لحظة قادرا على اجابة طلباتهم بالسحب من ودائعهم • ومن أجل ذلك عليه أن يرتب تواريخ استحقاق القروض التى يمنحها بالشكل الذى يجعل الاموال المتوافرة لديه كافية لمواجهة طلبات العملاء المحتملة بالسحب من ودائعهم وفقا لقانون الاعداد الكبيرة • وهذه هى مشكلة سيولة البنك • وكما يقال فهى مشكلة سهلة التحديد صعبة التحقيق [١٢] نظراً لأن السيولة مسألة نسبية ومتغيرة تتأثر بعوامل مختلفة مثل أحوال البلد والظروف الاقتصادية ؛ والمواسم ؛ والعملاء ومديرى البنوك ونوع الائتمان وغير ذلك •

١ ـ ٣ التغلب على مشكلة السيولة :

١ ـ ٣ ـ ١ دراسة الودائع :

ولكى لا يقع البنك فى مشكلة السيولة أو أزمة السيولة أى حتى لا يجد نفسه غير قادر على مواجهة الطلبات بسحب الودائع • عليه أن يبدأ بدراسة هذه الودائع • ومن الطبيعى أن تتم هذه الدراسة قبل قيامه بتوظيف نفس الودائع • فدراسة الودائع هى المحور الذى تدور حوله كل عمليات البنك أما توظيفها فهى المرحلة التالية والتى تنتج عنها [١٣] :

فتصنيف الودائع وفقا لمددها (ودائع تحت الطلب ، ودائع باخطار ، ودائع ذات أجل محدد ••• الخ) يسمح للبنك أن يعد قائمة بتواريخ السحب يمكن له على ضوئها أن يوجه سياسته التسليفية •

كما أن تصنيف الودائع وفقا لشخصية المودع (أفراد ، وطنيون وأجانب ، شركات تجارية أو صناعية ••• الخ) يكون ذا فائدة عظيمة للبنك • فعندما يكون

(١٢) Pierre Cauboue, La conduite des banques, Edition Banque, Paris, 1931, p. 248.

(١٣) Courcelle Seneuil, les opérations de banques, Paris, 1922, p. 169.

عدد الحسابات الجارية للافراد كبيرا ويكون الرصيد المتوسط لكل حساب غير مرتفع فان عدم احتمال تقدم جزء كبير من المودعين لسحب ودائعهم مجتمعين وفى نفس الوقت يزداد وفقا لقانون الاعداد الكبيرة . كما أنه كلما كان عدد المودعين ضخما كلما زاد احتمال الاستقرار للمبلغ الاجمالى لودائع المصرف .

١ - ٣ - ٢ دراسة تقلبات الودائع :

إن ودائع المنشآت التجارية والصناعية تمثل جزءا كبيرا من مجموع موارد البنوك التجارية . وهذه الودائع تكون خاضعة لتقلبات مستمرة . وعلى البنك أن يدرس هذه التقلبات بعناية وعن طريق هذه الدراسة يستطيع البنك أن يستخلص أهم عنصر يساعده على تحقيق سيولته وهو الحركات أو التقلبات الدورية للودائع وبمعنى آخر المدفوعات المنتظمة والدورية مثل الايجار والاجور فى نهاية الاسبوع أو الشهر أو السنة وكذلك الاستحقاقات التجارية والمالية والضرائبية وما شابه .

ومما لا شك فيه فان خبرة البنك ومعرفته المتعمقة لعملائه ولاستعمالهم لاموالهم ولعادات ووسائل الدفع التى يستخدمونها [١٤] وكذلك فحصه لانشطتهم فى السنوات السابقة ، كل هذه أمور ، تستطيع أن ترشده الى التنبؤ بدرجة كبيرة من الدقة بهذه التقلبات والتحركات الدورية للودائع .

وبعد دراسة الودائع وتقلباتها يصل البنك ، فى طريقه الى حل مشكلة سيولته ، الى بحث موضوع إستغلال الودائع أو توظيفها . ومن وجهة نظر السيولة فان هذا الموضوع يشتمل على أمرين على البنك أن يحددهما بدقة وهما تحديد النقدية أو الاموال السائلة التى يجب أن تحتويها خزائن البنك وكذلك تحديد السياسة التسليفية التى يتبعها .

---

(١٤) ان انتشار عادة الدفع بواسطة الشيكات أو الحوالات المصرفية يعمل على انخفاض الاموال السائلة التى على البنك أن يحتفظ بها لمواجهة طلبات سحب العملاء لاموالهم المودعة لديه . وعلى العكس من ذلك فان انتشار الدفع بالنقود دون الشيكات أو الحوالات المصرفية يجعل البنك مضطرا للاحتفاظ بجزء كبير من أمواله فى شكل سائل حتى يواجه طلبات السحب بالنقود القانونية وهذا بالطبع يعقد مشكلة السيولة أمام البنك .

١ ـ ٣ ـ ٣ تحديد النقدية الواجب الاحتفاظ بها :

إن النقدية أو الاموال السائلة التى يحتفظ بها البنك دون توظيف تعتبر بالنسبة له أموالا عاطلة وغير منتجة . واذا كان من الضرورى للبنك أن يحتفظ بجزء من موارده فى شكل نقدى ليواجه به طلبات العملاء بالسحب فى شكل نقود سائلة فان البنك يجب أن يحتفظ فقط بالقدر اللازم لا أكثر . وبهذا لا تكون خسارة البنك نتيجة وجود نقدية عاطلة لديه أكثر من اللازم أى تكون عند الحد الادنى الذى من الضرورى تحمله حتى لا يقع البنك فى مشكلة السيولة . ولذلك فان على البنك أن يهتم بتحديد ومعرفة الحد الادنى اللازم وجوده لديه من النقدية السائلة حتى يحقق أرباحه دون ضياع أو خسارة يمكن ملافاتها .

ومن السهل على البنك أن يحسب الجزء من النقدية السائلة اللازم لمقابلة المسحوبات التى ستطلب منه فى تواريخ معينة ومحددة مثل الاوراق التجارية المستحقة والودائع لاجل معين ومرتبات الموظفين ... الخ .

كذلك فان البنك يستطيع بناءا على دراسته لتقلبات الودائع أن يحدد جزءاً هاما آخر من النقدية اللازم الاحتفاظ بها فى تواريخ معينة لمقابلة المسحوبات المتوقعة منها . يبقى بعد ذلك جزء من النقدية التى يجب على البنك أن يحتفظ بها وهى النقدية اللازمة لمقابلة المسحوبات المفاجئة وغير المتوقعة ، ويعتمد البنك فى حساب مقدار هذا الجزء على التقدير بناءا على خبرته وإلمامه بالظروف الاقتصادية السائدة ومعرفته للعملاء وأنشطتهم وعلى تجاربه فى السنوات السابقة . وهكذا يمكن للبنك أن يحدد مقدار النقدية الواجب الاحتفاظ بها حتى لا يقع فى مشكلة السيولة [١٥] .

١ ـ ٣ ـ ٤ السياسة التسليفية التى يتبعها البنك :

ونظراً لاهمية الودائع تحت الطلب والودائع ذات الاجل القصير لدى البنوك

(١٥) من البديهى أن قوانين الائتمان قد تلزم البنوك باحترام نسب معينة للسيولة عليها أن تلتزم بها .

التجارية فان هذه البنوك عليها أن تتخصص فى منح الائتمان قصير الاجل والائتمان القابل للخصم حتى لا تقع فى مشكلة السيولة .

والبنك التجارى يمنح الائتمان القابل للخصم حتى لا يقع فى أزمة السيولة وكى يتمكن من مواجهة طلبات السحب التى قد تفوق توقعاته وحساباته أو التى قد تثبت خطأ هذه التوقعات والحسابات . ففى حالة شعور البنك بأن النقدية السائلة لديه لن تكفى لمواجهة طلبات السحب فانه يستطيع انقاذ الموقف بأن يزيد النقدية السائلة لديه وذلك مثلا باعادة خصم جزء من إئتمانه القابل للخصم لدى البنك المركزى . ووفقا لقانون الاعداد الكبيرة يستطيع البنك التجارى أن يمنح الائتمان قصير الاجل معتمداً على موارده من الودائع تحت الطلب . ونظراً لقصر أجل الائتمان فان البنك يستطيع أن يضمن (بفضل إسترداد قروضه بعد وقت قصير) مراجعة وتعديل سياسته التسليفية من وقت لآخر تبعا لاحتياجات السيولة المتغيرة ، كما أن المدفوعات الدورية بسبب تقلبات الودائع تكون قصيرة الاجل وهذا يسهل قيام البنك بمنح الائتمان قصير الاجل أيضا .

أما لو كان الائتمان طويل الاجل فان طول الاجل لن يسمح للبنك بهذه المرونة فى سياسته التسليفية ولن يسمح له أيضا بمواجهة الاحتياجات المتغيرة للسيولة بسهولة وأمان .

٢ ـ السيولة فى الاقتصاد الرأسمالى المخطط :

٢ ـ ١ مشكلة السيولة التقليدية تظل كما هى :

إن التخطيط الرأسمالى لا يغير من مشكلة سيولة البنوك التجارية . فالسيولة تظل مسألة أساسية على البنك الاهتمام بها والعمل على تحقيقها حتى يستطيع الاستمرار فى نشاطه بنجاح . ففى النظام الرأسمالى المخطط تظل العناصر التى تؤلف مشكلة السيولة فى النظام الرأسمالى الحر باقية .

فودائع البنك تتكون فى معظمها من الودائع تحت الطلب والبنك يقرضها فى أنواع مختلفة من الائتمان قصير الاجل وفى نفس الوقت يلتزم بأن يجيب فى أى

لحظة على أى طلب بسحب جزء من الودائع يتقدم به المودعون • ولكى يحقق البنك سيولته يتبع نفس الاسلوب الذى يتبعه البنك فى النظام الرأسمالى الحر والذى سبق أن شرحناه وهو يتلخص فى الآتى :

- يقوم بدراسة الودائع وتقلباتها لتحديد النقدية السائلة الواجب الاحتفاظ بها والسياسة التسليفية التى يتبعها •
- يتخصص البنك بصفة رئيسية فى منح الائتمان قصير الاجل والائتمان القابل للخصم •
- يتجنب منح أنواع الائتمان طويل الاجل التى تتعارض مع طبيعة ودائعه تحت الطلب أو لاجل قصير جدا •

إلا أنه فى بعض الاحوال يستطيع البنك أن يخرج عن هذه المبادىء الرئيسية الموروثة لتحقيق سيولته بل يخالفها وذلك إذا ما توفر له عنصر أو عامل جديد يساعده على عدم التعرض لمشاكل السيولة رغم خروجه عن بعض مبادئها الرئيسية ونوضح ذلك الآن •

٣ ـ ٢ العامل الذى يمكن البنك من الخروج عن المبادىء الرئيسية لمواجهة مشكلة السيولة :

نظراً لقلة وعدم كفاية وسائل التمويل العادية وأهمها المدخرات تعمد الحكومة فى ظل النظام الرأسمالى المخطط ، ورغبة منها فى تأمين وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ الخطة ، الى حث البنوك التجارية على الخروج عن المبادىء الرئيسية للسيولة وتشجعها على منح الائتمان متوسط الاجل والذى يصل مداه من خمس الى سبع سنوات • ومن الواضح أن منح الائتمان متوسط الاجل بواسطة البنوك التجارية يتعارض مع سيولتها ولقد رأينا أن تحقيق السيولة يفرض على البنك التجارى الذى تكون الغالبية العظمى من ودائعه فى شكل ودائع تحت الطلب أو لاجل قصير جدا أن يتخصص فى منح الائتمان قصير الاجل ويتجنب منح الائتمان الذى يتعدى أجله سنة واحدة (عادة) • وحتى تقبل البنوك التجارية منح هذا الائتمان متوسط الاجل الذى يتعارض مع توصيات ومبادىء السيولة فان السلطات

النقدية تسمح لها باعادة خصم الاوراق الممثلة لهذا الائتمان وبذلك يصبح الائتمان متوسط الاجل إئتمانا سائلا ويمكن المبنك إعادة خصمه وزيادة سيولته حينما يرغب فى ذلك وما دامت أوراقه مستوفاة للشروط القانونية المقررة • وهكذا يصبح الائتمان متوسط الاجل (٥ ــ ٧ سنوات) غير متعارض مع طبيعة الودائع تحت الطلب التى تتكون منها أغلبية ودائع البنوك التجارية • كما يصبح إئتمانا سائلا ولا يعرض البنك لمخاطرة كبيرة وهو بذلك لا يتعارض مع الاحتياجات المتغيرة لسيولة البنك •

وبهذا الاسلوب تستطيع البنوك التجارية أن تخرج عن المبادىء أو التوصيات التقليدية للسيولة وتمنح إئتمانا متوسط الاجل ولعدة سنوات دون الخوف من الوقوع فى مشكلة السيولة • ولا شك أن ذلك يعتبر تطورا جديدا فى موقف البنك التجارى ازاء مشكلة السيولة ونحو إمكانية منحه للائتمان الاستثمارى متوسط الاجل الذى تسمح السلطات النقدية بخصم وإعادة خصم الاوراق الممثلة له •

ولقد اتبعت فرنسا هذا الاسلوب منذ عدة سنوات وشجعت بنوكها التجارية على منح الائتمان الاستثمارى متوسط الاجل للمساهمة فى تمويل الخطة الاقتصادية وبصفة خاصة التجهيزات والتركيبات فى المشروعات المختلفة [١٦] •

٣ ــ السيولة فى الاقتصاد الاشتراكى :

٣ ــ ١ معنى جديد لسيولة البنك :

يختلف مفهوم ومعنى السيولة المصرفية فى الاقتصاد الاشتراكى (على النمط السوفيتى) عنه فى الاقتصاد الرأسمالى والذى شرحناه فيما سبق • ويمكن أن نلخص هذا الاختلاف فى نقطتين رئيسيتين هما :

٣ ــ ١ ــ ١ اختلاف النتائج المترتبة على نقص السيولة :

إن نقص السيولة لدى البنك فى النظام الرأسمالى يترتب عليه نتائج تختلف عن تلك التى تترتب على نقصها لدى البنك فى النظام الاشتراكى •

---

(١٦) Phillippe Aymard, L'interférence grandissante du Crédit public et du crédit privé dans les nouvelled théories bancaires, La Revue économique, 4 Juillet 1953, p. 470.

ففى النظام الرأسمالى تكون سيولة البنك مسألة جوهرية جدا بالنسبة له ، فاذا وقع البنك فى مشكلة السيولة يكون مهددا بالافلاس الناتج عن عدم القدرة على الدفع وفقدان ثقة المودعين • واذا ما تدفق المودعون على البنك لسحب إيداعاتهم فان البنك يكون مهدداً بغلق أبوابه ما لم يهب البنك المركزى لمساعدته واخراجه من أزمة السيولة •

أما فى النظام الاشتراكى فان البنك إذا وقع فى أزمة السيولة فانه لا يخاطر أو يكون مهددا بالافلاس وغلق أبوابه • فاذا تصورنا مثلا أن بنك الدولة السوفيتى وقع فى أزمة سيولة ولم يستطع مقابلة طلبات السحب ، فهو لا يكون مهددا بغلق أبوابه وإشهار إفلاسه • فالعميل سيعود غدا أو فى يوم آخر لسحب المبلغ دون أن ينتج عن ذلك فزع المودعين واندفاعهم نحو البنك طالبين استرداد ودائعهم كما يحدث فى النظام الرأسمالى • وهذا يرجع الى أنه فى الاقتصاد الاشتراكى يكون المودعون من المشروعات المملوكة للدولة والتى تلتزم بأن تودع كل أموالها السائلة فى بنكها المعتاد وبشكل منتظم دون أى تأثر بمركز البنك وسيولته أو عدم سيولته ولا يحق للمشروعات أن تطلب من البنك أى مبالغ من إيداعاتها لديه إلا بالقدر وفى الموعد المحدد فى خططها •

إلا أنه لا يجب أن يفهم من ذلك أن وقوع البنك فى أزمة سيولة لا يؤدى الى أى أضرار فى الاقتصاد الاشتراكى • ففى الواقع تترتب على عدم احترام البنك لتعهداته فى المواعيد المحددة لها أضرار بليغة لهذا الاقتصاد • فمن الواضح أن الاقتصاد المخطط تكون فيه العلاقات المتشابكة بين المشروعات متتابعة ومنسقة ويترتب على الاخلال ببعض هذه العلاقات ردود فعل سيئة ومعوقة فى علاقات ومشروعات عديدة أخرى يكون احترامها لالتزاماتها متوقف على التزامات مدينيها قبلها • وهكذا فان اخلال البنك لتعهداته وعدم قدرته على الدفع لبعض المشروعات سيعوق نشاط مشروعات أخرى كثيرة لها علاقات مع المشروعات التى أساء اليها البنك ، وفى النهاية نجد أن ميكانيكية التخطيط وسيره المنتظم تتأثر وتتعطل [١٧] • وهذا

(١٧) Serge Gachkel, Le mécanisme des Finances Soviétiques, Payot, Paris, 1946, p. 68.

بالطبع له ردود فعل سيئة على النتائج الاقتصادية للمشروعات وعلى تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية .

٣ ـ ١ ـ ٢ اختلاف مبررات احترام السيولة فى البنك :

ومما سبق يتضح لنا أن البنك فى كلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى يجب أن يعمل على تحقيق سيولته واحترامها وأن يتمكن دائما من اجابة طلبات عملائه بسحب ودائعهم ولكن البنك فى النظام الرأسمالى يعمل على تحقيق سيولته من أجل مصلحته الشخصية وخوفا من عدم القدرة على الدفع والافلاس كما قلنا آنفا . أما البنك فى النظام الاشتراكى فهو غير مهدد بالافلاس وغلق أبوابه إذا ما وقع فى أزمة السيولة ولكنه يهدف أول ما يهدف من وراء احترامه لسيولته وتحقيقها الى عدم إعاقة ميكانيكية التخطيط وسيره وانتظامه وبالتالى فهو يهدف أول ما يهدف لخدمة المصلحة الاقتصادية العامة أو القومية .

٣ ـ ٢ كيفية تحقيق البنك لسيولته :

إذن فمن صالح الاقتصاد الاشتراكى أن يحافظ البنك على سيولته أى أن يحترم جميع تعهداته فى مواعيدها المحددة المخططة حتى ينتظم سير الخطة وانسيابها. ولكن ما هو الاسلوب الذى يتبعه البنك حتى يكون بعيدا عن أزمة السيولة ومشكلتها . وبمعنى آخر كيف يحقق البنك سيولته ؟

إن التغلب على مشكلة سيولة البنك فى النظام الاشتراكى يتم بأسلوب مختلف تماما عن الاسلوب المتبع فى النظام الرأسمالى . لقد رأينا أن البنك فى النظام الرأسمالى يعتمد على دراسته للودائع وخبرته بعملائه وأنواع أنشطتهم ويتخصص فى الائتمان قصير الاجل حتى يدبر حاجته للسيولة وبذلك لا يقع فى أزمة السيولة أو مشكلتها . أما فى النظام الاشتراكى فان بنك الدولة [١٨] يجد أمامه عدة عناصر

---

(١٨) بنك الدولة السوفيتى هو البنك التجارى الوحيد كما انه فى نفس الوقت البنك المركزى وقد عمل الاتحاد السوفيتى بهذا النظام منذ الخطة الخمسية الاولى فى العشرينات . أنظر فى ذلك على سبيل المثال :
الدكتور زكريا نصر ، النقود والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية ، مطبعة المدنى بالقاهرة ، ١٩٦٥ .

جديدة تجعله قادراً على أن يكون فى سيولة مناسبة وبالقدر المطلوب وفى الوقت المرغوب بأسلوب آخر . ولنتطرق الآن لهذه العناصر الجديدة ثم الى الوسائل التى يحقق بها البنك سيولته .

٣ ـ ٢ ـ ١ عناصر جديدة تمكن البنك من تحقيق سيولته بأسلوب جديد :

إن قيام النظام الرأسمالى على الملكية الخاصة والتصرفات الفردية يجعل من السيولة مشكلة صعبة الحل ونسبية متغيرة وتتأثر بعوامل كثيرة منها : الظروف الاقتصادية السائدة ، والبلد ، ومديرى البنوك ، والعملاء وغير ذلك . أما فى النظام الاشتراكى حيث تسود الملكية العامة ويحل التخطيط المحكم محل التصرفات الفردية والتلقائية فان البنك يجد أمامه عناصر جديدة لا تتوفر فى النظام الرأسمالى تساعده على تحقيق سيولته بأسلوب جديد وهذه العناصر هى :

(أ) نظام البنك التجارى الوحيد [١٩] .

(ب) تعميم تسوية المدفوعات بين المشروعات بواسطة الحسابات المصرفية دون استعمال النقود .

(ج) تحديد استخدام النقود فى تسوية المدفوعات بدقة وفى عمليات معينة .

(د) إلزام المشروعات بعدم الاحتفاظ بأية نقدية سائلة خلاف جزء يسير يلزم لمصروفاتها النثرية الضرورية . وعلى المشروعات أن تضع أية نقدية أخرى تتحصل عليها فى حسابها فى البنك دون تأخير .

(هـ) التخطيط التفصيلى لمالية المشروعات .

(و) وجود ميزان لايرادات ومصروفات السكان .

٣ ـ ٢ ـ ٢ الوسائل التى يحقق بها بنك الدولة سيولته :

٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ ١ خطة خزينة البنك أو خطة سيولته :

يعد بنك الدولة خطة لخزينته وهذه الخطة هى الاساس الذى يبدأ به البنك

(١٩) هذا البنك هو المركز الوحيد لعمليات المقاصة بين الحسابات المصرفية . وهو لا يضطر لتحويل الارصدة النقدية لعمليات المقاصة لاى بنك آخر . ولذلك فان أرصدة عمليات المقاصة لا تؤثر فى سيولته .

تخطيط سيولته وتحقيقها • وهذه الخطة هى عبارة عن تجميع لجميع خطط الخزينة للمشروعات المختلفة بعد مراجعتها وتنسيقها وتحقيق الترابط فيما بينهـا • فكل مشروع يعد لنفسه خطة خزنية ويرسلها الى فرع البنك الذى يتعامل معه •

ويمكن لنا أن نقول أن خطة خزينة بنك الدولة هى فى نفس الوقت خطـة سيولته بل انها خطة سيولة النظام المصرفى كله وذلك لان بنك الدولة هو المصدر الوحيد للدفع • فهو وحده الذى يقوم فى اطار خطة خزينته بالدفع نيابة عن جميع البنوك الاخرى [٢٠] •

وخطة خزينة بنك الدولة عبارة عن جدول له جانبان الاول للمتحصلات النقدية والآخر للمدفوعات النقدية • ومدة هذه الخطة تكون ثلاثة شهور على أسـاس تقسيم شهرى • ويتحقق تعادل جانبى خطة الخزينة بزيادة النقود المصدرة فى حالة زيادة المدفوعات على المتحصلات أو الاحتفاظ بالجزء الزائد من النقود المصـدرة فى حالة زيادة المتحصلات على المدفوعات • وتأخذ خطة خزينة بنك الدولة السوفيتى فى صورتها المبسطة الشكل الآتى :

(٢٠) فيما عدا النسبة الضئيلة لمدفوعات صناديق الادخار المحلية .

صورة مبسطة لهيكل خطة خزينة بنك الدولة (٢١)

المتحصلات	المدفوعات
١ ـ ايرادات مؤسسات تجارة التجزئة	١ ـ الاجور
٢ ـ ايرادات مؤسسات النقل	٢ ـ مدفوعات عن منتجات زراعية
٣ ـ الضرائب والرسوم	٣ ـ مدفوعات من حسابات المزارع الجماعية
٤ ـ الايجارات والخدمات الاجتماعية	٤ ـ مدفوعات لتدعيم صناديق الادخار
٥ ـ ايرادات النقل المحلى	٥ ـ معاشات واعانات ومبالغ تأمين
٦ ـ مدفوعات لحساب المزارع الجماعية	٦ ـ قروض لاقامة مساكن فردية وللتأثيث ورهونات
٧ ـ ايرادات البريد	٧ ـ بدل سفر ومصروفات ادارية جارية
٨ ـ مدفوعات من صناديق الادخار	٨ ـ مدفوعات عن منتجات غير زراعية
٩ ـ ايرادات مؤسسات الملاهى	٩ ـ غير ذلك
١٠ـ ايرادات مؤسسات الخدمات الجارية (تنظيف ملابس .... الخ)	
١١ـ غير ذلك	
المجموع	**المجموع**
الارصدة النقدية أول الفترة	الارصدة النقدية فى آخر الفترة
مدفوعات من الفروع	زيادة أرصدة خزائن الفروع
تحويلات من الاحتياطى للخزينة	تحويلات من الخزينة الى الاحتياطى
رصيد	**رصيد**

(٢١) Le Contrôle des banques et du Crédit en U.R.S.S., Statistiques et études financières, Suppléments Finances Comparées, No 23, 1954, p. 390.

٣ ـ ٢ ـ ٢ ـ ٢ ميزان ايرادات ومصروفات السكان :

ومن الادوات التخطيطية التى يستعين بها بنك الدولة لاحكام خطة خزينته أو كما نسميها خطة سيولته ، ميزان إيرادات ومصروفات السكان . وهذا الميزان يفيد البنك جدا عند اعداد خطة خزينته ، خاصة تلك البنود التى تكون متوقفة فى تحققها على التصرفات الفردية للاشخاص وهى بنود لا تخضع نظرا لطبيعتها الفردية للتخطيط المالى التفصيلى الذى تخضع له التصرفات المالية للمشروعات . وترجع فكرة هذا الميزان إلى الاقتصادى السوفيتى مارجولين .

وهذه إحدى الصور المبسطة لهذا الميزان [٢٢] :

صورة مبسطة لهيكل ميزان ايرادات ومصروفات السكان

الايرادات	المصروفات
١ ـ دخول العمال والموظفين	١ ـ مدفوعات لشراء سلع
أ ـــ ب ـــ حـ ـــ الخ	أ ـــ ب ـــ حـ ـــ الخ
٢ ـ دخول المزارعين	٢ ـ مدفوعات لخدمات
أ ـــ ب ـــ حـ ـــ الخ	أ ـــ ب ـــ حـ ـــ الخ
٣ ـ دخول القطاع الخاص (ان وجد)	٣ ـ ضرائب واشتراكات
أ ـــ ب ـــ حـ ـــ الخ	أ ـــ ب ـــ حـ ـــ الخ
٤ ـ ايرادات أخرى	٤ ـ مدخرات
المجموع	**المجموع**

(٢٢) Margoline N.S., La balance des revenus et dépenses monétaires de la Population, traduit du russe dans : Statistiques et Etudes Financières, Supplèments Finances comparées, Nos 17-18, 1953, p. 43.

ثالثا : الأمان

١ ـ أمان البنك فى الاقتصاد الرأسمالى الحر :

إن الامان يعنى بالنسبة للبنك أنه يجب عليه أن يمنح إئتمانه بالشكل الذى يكون فيه السداد مؤكدا فى الموعد المحدد • ومعنى ذلك أن أمان البنك مشروط بشيئين هما [٢٣] :

أولا : أن يكون السداد مؤكدا •

ثانيا : أن يتم السداد فى الموعد المحدد •

وهذان الشرطان هامان والاول يعنى ما يطلق عليه خطر الضياع أو عدم السداد والثانى يعنى خطر التجميد أو عدم السيولة •

ولا شك أن الاضرار التى تترتب على عدم توافر هذين الشرطين أو أحدهما فى ائتمان البنك أضرار بليغة لا يستهان بها • فعدم السداد يعرض البنك لفقدان أمواله • أما عدم السداد فى المواعيد المحددة فيضع البنك فى موقف صعب بالنسبة لسيولته مما قد يفقده ثقة العملاء مع ما يحمله ذلك من مخاطر كبيرة ، كما أن السداد فى غير المواعيد المحددة يعرقل من نشاط البنك ويحد من قدرته الائتمانية وبالتالى يقلل من أرباحه • فلكى يستمر البنك فى نشاطه ويستغل قدرته الائتمانية إستغلالا أمثل لا بد أن يحصل ائتماناته السابقة فى مواعيدها المحددة حتى يعيد استغلالها من جديد ويزيد من أرباحه [٢٤] •

ومن الواضح أنه إذا عمت هذه الحالة أو تلك أى عدم السداد أو السداد فى غير المواعيد المحددة فان البنك يجابه هذه المخاطر الجسيمة التى قد تؤدى الى أن يحقق خسائر لا يستهان بها وقد تنعقد أموره إلى حد عدم مقدرته على الدفع وتوقف نشاطه •

---

(٢٣) Courcelle Seneuil, Les opérations de banque, op. cit., p. 170.

(٢٤) Jacques Berthoud, Le crédit, Ses mécanismes et ses institutions, les cours de droit, Paris, 1958, p. 105.

١ ـ ١ مبـادىء تحقيق الامـان :

من الناحية العملية يمكن القول أنه لا يمكن للبنك أن يحقق الامان بشـكل مطلق . فمن المسلم به أن كل عملية ائتمانية تحمل أخطارها ولا يمكن أن تكون مسـتثناه تمـاما من الأخطـار مهمـا كانت الضـمانات أو الاحتيـاطيات التى اتخـذها البنك [٢٠] .

ولكن لكى يزيد البنك من أمانه إلى حده الاقصى عليه أن يخفض مخاطر الائتمان إلى حدها الادنى ويصل البنك الى ذلك بتطبيق عدة مبادىء هامة هـى توزيع المخاطر واختيار المدينين واستخدام الضمانات .

١ ـ ١ ـ ١ توزيـع المخـاطر :

إن مبدأ توزيع المخاطر يعنى بالنسبة للبنك أن يمنح أنواعا متعددة من الائتمان لمدينين أى عملاء كثيرين يعملون فى مجالات نشاط متنوعة وفى مناطق مختلفة . وهذا المبدأ هو التطبيق العملى للمثل القديم المعروف « لا تضع البيض كله فـى سلة واحدة » . وبتطبيق هذا المبدأ يمكن للبنك أن يتجنب مخاطر ربط مصـيره ونشاطه بمصير أو نشاط عميل واحد أو عدد قليل من العملاء أو بمصير عملية واحدة أو فرع واحد من فروع النشاط أو منطقة معينة .. الخ .

والواقع أن توزيع المخاطر بالشكل الذى وضحناه يحدث نوعا من أنواع المقاصة بين العمليات الائتمانية الخاسرة والعمليات الائتمانية المربحة وتكون النتيجة تحقيق متوسط ربح يمكن للبنك أن يقدره بدرجة كبيرة من الدقة إعتماداً علـى قانون الاعداد الـكبيرة [٢٦] . وهكذا يمكن القول أن مبدأ توزيع المخاطر يقلل كثيرا من مخاطر الائتمان المصرفى ويزيد بالتالى من أمان البنك .

١ ـ ١ ـ ٢ اختيـار المـدينين (العملاء) :

إن حسن اختيار البنك لمدينيه هو طريق فعال جدا لتقليل مخاطر الائتمان

---

(٢٥) Jacques Ferronnière, les opérations de banque, Dalloz, Paris, 1958, p. 164.

(٢٦) Louis Baudin, Le Crédit, Paris, 1934, p. 15.

سواء مخاطر الضياع أى عدم السداد أو مخاطر عدم السداد فى المواعيد المحدد أى مخاطر التجميد وعدم السيولة • وهذا الاختيار يكون نتيجة للدراسة المتعمقة والتفصيلية لمراكز العملاء ومشروعاتهم • وبناءا على هذه الدراسة يمكن للبنك أن يعرف درجة يسار العميل أو منشآته وأن يقدر مبلغ ونوع الائتمان الذى يمكن أن يمنحه لمثل هذا العميل • بالاضافة الى تحديد أنواع الضمانات التى يستطيع الاعتماد عليها • كما أن هذه الدراسة تساعد البنك على اختيار طلبات الائتمان الاكثر أمانا • ويتوصل البنك لاختيار المدينين بعد قيامه بالخطوات التالية والتى نذكرها باختصار •

١ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ دراسة الميزانيات والمستندات المحاسبية الاخرى لطالب الائتمان :

يحلل البنك ميزانية المشروع ومستنداته المحاسبية الاخرى لكى يقف على حقيقة مركزه المالى • وعلى البنك أن يطلب من العميل تقديم ميزانية حديثة إذا كان تاريخ إعداد الميزانية بعيداً عن تاريخ تقدم العميل بطلب الائتمان ، لانه من المحتمل أن تكون ظروف العميل قد تغيرت فى الفترة التى تفصل بين التاريخين وعلى البنك أن يطلب من العميل أية تفسيرات أو توضيحات لما قد يراه مختصرا وغامضا أمامه وخاصة ما يتعلق بمقدار الالتزامات غير الظاهرة مثل الرهونات والضرائب وغير ذلك [٢٧] • وهكذا يصل البنك الى معرفة حقيقة رأس مال المشروع واحتياطياته واستهلاكاته وأصوله الثابتة ورأسماله العامل والمخزون ومدينيه وحافظة أوراقه المالية والتجارية •• الخ • وبمقارنة الاصول بالخصوم يمكن للبنك أن يحكم على الهيكل التمويلى للمشروع وسياسته المالية • كما أن مقارنة ميزانيات العميل فى عدد من السنوات المتعاقبة يعطى البنك صورة للتطور المالى والانتاجى للمشروع ولمدى نجاح ادارته •

ويعطى البنك التجارى الذى يمنح الائتمان قصير الاجل اهتماما خاصة لسيولة المشروع وقدرته على السداد فى الامد القصير •

(٢٧) Eugène Smits, Etude Critique ..... op. cit., p. 78.

ولا شك أن مدى تفصيل هذه الدراسة وعمقها يتوقف على أهمية الائتمان ودرجة ثقة البنك فى العميل الذى يطلبه •

١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٢ الاستعلام من الغير :

إن دراسة الميزانيات والمستندات المحاسبية الاخرى التى يقدمها طالب الائتمان يجب أن تستكمل بالمعلومات التى يجمعها البنك عن طالب الائتمان • وتجمع هذه المعلومات من مصادر مختلفة مثل الموردين والمنافسين للعميل ، عملاء العميل ، البنوك الاخرى ، مصلحة الضرائب ، الشهر العقارى ، المحاكم التجارية •• الخ •

وتظهر مهارة البنك فى تفسير هذه المعلومات والاستفادة منها لتحديد ما يمكن أن نسميه « سلوك طالب الائتمان فى وسط الاعمال » أى درجة احترامه لتعهداته ولمواعيد السداد وتواريخ الاستحقاق ودرجة تمتعه بثقة المتعاملين معه وما شابه ذلك [٢٨] •

١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٣ الصفات الشخصية للمستفيدين بالائتمان :

إن درجة أمان الائتمان الذى يمنحه البنك لعميل ما تتوقف الى حد كبير على المقدرة الفنية والكفاءة الشخصية لهذا العميل • فهذه الصفات يجب أن تكون محل دراسة البنك واهتمامه عند تقديره للائتمان ومخاطره • ويعبر بعض المؤلفين عن أهمية الالمام بالصفات الشخصية للمستفيدين بالائتمان بقولهم أن دراسة هذه الصفات ومعرفتها لا تقل أهمية بالنسبة للبنك عن دراسة مستندات ودوسيهات العميل [٢٩] •

١ ـ ١ ـ ٢ ـ ٤ معرفة الموقف الاقتصادى بصفة عامة :

على البنك أن يدرس أيضا الموقف الاقتصادى بصفة عامة حتى يلم باتجاهاته ويستخلص التوقعات المحتملة التى قد تشجعه أو على العكس تجعله أقل تفاؤلا لمنح إئتمان أو إئتمانات معينة فى أفرع نشاط معينة أو لعملاء معينين •

---

(٢٨) Jacques Berthoud, Le Crédit, Ses mécanismes et ses institutions, op. cit., pp. 111-112.

(٢٩) Jacques Ferronnière, Les opérations de banque, op. cit., p. 177.

١ ـ ١ ـ ٣ استخدام الضمانات :

يستخدم البنك الضمانات التى يقدمها العميل سواء كانت ضمانات شخصية أم عينية لزيادة أمان الائتمان [٣٠] . وأحيانا تكون هناك عمليات إئتمانية لا يمكن تصورها بدون وجود الضمان مثل عمليات التسليف بضمان أوراق مالية أو القروض بضمان بضائع .

والبنك عادة لا يستخدم هذه الضمانات فعلا لاسترداد أمواله إلا فى حالات فقدان الامل فى امكانية العميل من السداد بالطرق الاخرى ولكن البنك يجد فى الضمانات وسيلة جيدة لكى يحرص العميل ويهتم باستخدام إئتمانه فى الغرض الذى منح من أجله طيلة مدته وعلى السداد فى المواعيد المحددة والمتفق عليها [٣١] . ولهذا السبب يطلق رجال البنوك على الضمانات «وسائل المتابعة المستمرة أو الدائمة» .

وتجدر الاشارة إلى أن البنك يتابع استخدام العميل للائتمان الممنوح له طول مدته حتى يتأكد من أنه يستخدم وفقا لعقد الائتمان وأن العميل سيتمكن من السداد فى الموعد المحدد . وهذه المتابعة تحقق أيضا جانبا من الامان . وتأخذ هذه المتابعة أشكالا مختلفة من العلاقات بين البنك وعملائه تتحدد وفقا لاهمية الائتمان ونوعه . وقد يتطلب الامر من البنك أن يطلب حضور جلسات مجلس ادارة الشركة المقترضة فى الحالات التى تستدعى ذلك كنوع من أنواع المتابعة والرقابة التى تكون ضرورية لزيادة أمان البنك .

٢ ـ أمان البنك فى الاقتصاد الرأسمالى المخطط :

٢ ـ ١ يظل الأمان عنصرا جوهريا بالنسبة للبنك :

صحيح أنه فى ظل هذا الاقتصاد يصبح البنك مقيدا بعض الشىء فى رفض

---

(٣٠) تلجأ البنوك فى بعض البلاد المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية للتأمين ضد مخاطر الائتمان لدى شركات التأمين وهذه العملية يمكن أن تعتبر عنصرا جديدا يزيد من أمان الائتمان .

(٣١) Louis Lotte, La trésorerie de L'entreprise, les Editions d'organisation, Paris, 1964, p. 106.

أو قبول منح إئتمان معين معتمدا على اعتبارات الربحية والسيولة والامان فقط • وهذا التقييد يرجع الى السياسة الائتمانية النوعية التى تحتم على البنك أن يأخذ فى اعتباره أيضا الوجهة الاقتصادية للائتمان والمنفعة الاقتصادية العامة له • وبالطبع تكون الخطة الاقتصادية العامة هى أساس تحديد هذه الوجهة والمنفعة •

إلا أن هذا التقييد لا يغير من أهمية الامان بالنسبة للبنك وفى مسئوليته عن دراسته وتحقيقه • فهو يظل مهتما بأمان الائتمان وبدراسته لتحديد درجة المخاطرة المترتبة على منحه • ويظل البنك مسئولا وحده عن هذه الدراسة ، وله الحق فى عدم الموافقة على منح الائتمان الذى يراه كثير المخاطر ، حيث أنه وحده الذى سيتحمل النتائج المترتبة على منح إئتمان خطر أو ضعيف الامان أو لا يتمتع بكامل ثقته [٣٢] •

٢ ـ ٢ البنك يطبق نفس المبادىء الرأسمالية التقليدية لتحقيق الامان :

كما ذكرنا يظل الامان عنصرا جوهريا بالنسبة للبنك وهو الذى يتحمل مسئولية تحقيقه • ولتحقيق الامان يستخدم البنك نفس الاسلوب الموروث من الاقتصاد الرأسمالى الحر ويقوم بنفس الخطوات الموروثة أيضا والتى شرحناها منذ قليل وهى :

توزيع المخاطر ـ اختيار المدينين بدقة ـ استخدام الضمانات •

كما أن دور المتابعة بعد منح الائتمان يظل هاما بالشكل الذى أشرنا اليه فى الصفحة السابقة •

٢ ـ ٣ عامل جديد يسمح للبنك بالخروج عن المبادىء التقليدية للأمان :

قلنا أن المبادىء الرأسمالية التقليدية تبقى ويطبقها البنك لتحقيق الامان • إلا أنه يحدث أحيانا أن يجد البنك عاملا جديدا يمكنه من الخروج عن هذه المبادىء أو لا يحترمها بالشكل المعتاد • وهذا يحدث عندما يجد البنك إئتمانه مؤمنا عليه ضد المخاطر حتى لو كانت نتيجة تطبيقه للمبادىء التقليدية لدراسة الامان سلبية أى توحى له بأن هذا الائتمان له مخاطر كثيرة ويحسن عدم منحه أو تجنبه • ولا

---

(٣٢) Jacques Ferronnière, les opirations de banque, op. cit., p. 158.

شك أنه فى مثل هذه الحالات فان عنصر الامان (ومعنى المخاطرة) بالنسبة للبنك يتطور ويتغير عن معناه التقليدى •

والحقيقة أنه طالما أن البنك يكون مهتما بمستقبله وبمصلحته الشخصية فانه يدرس الائتمان جيدا ويحدد درجة المخاطرة حتى يعرف ما إذا كان سيمنح هذا الائتمان أو سيرفضه • وهذا البنك سيرفض منح الائتمان الخطر بالنسبة له حتى ولو كان هذا الائتمان مفيدا إقتصاديا وله منفعة عامة كبيرة [٣٣] •

ولحث البنوك على منح هذه الائتمانات ذات المنفعة العامة الكبيرة والحيوية ــ والتى تجدها البنوك خطرة أو غير مناسبة لها وفقا للدراسات التى تقوم بها والمتعلقة بالامان والمخاطرة ــ تعمد السلطات الائتمانية الى عدم تحميل البنوك لمخاطر ، هذه الائتمانات أو على الاقل لجزء من هذه المخاطر • ويكون هذا بأن تقدم السلطات ضمانات تتحمل فيها كلا أو جزأ من المخاطرة • وبوجود هذه الضمانات يجد البنك أن ائتمانه مؤمن عليه ضد المخاطر فلا يتخوف من منحه • وقد نجح هذا الأسلوب فى فرنسا وفعلا أقدمت البنوك على منح الائتمانات التى كانت نتيجة دراستها توحى بأنها خطرة وهذا طبعا بفضل الامان الذى يوفره ضمان الدولة [٣٤] •

ويعلق بعض المؤلفين على هذا الائتمان المضمون من الدولة قائلين بأن البنك فى هذه الحالة لا يصبح مضطرا لاحترام المبادىء التقليدية لتحقيق الامان لان الدولة هى التى تتحمل المخاطرة ، وبذلك يصبح البنك بالنسبة لهذه الائتمانات المضمونة مجرد منتفع Rentier من نوع خاص [٣٥] •

---

(٣٣) Philippe Aymard, La banque et l'Etat, Librairie Armand Colin, Paris, 1960, p. 20.

(٣٤) من المفروض أن تكون أسعار فائدة هذه الائتمانات المضمونة من الدولة أقل لمصلحة العميل . فالواقع أن سعر الفائدة الاجمالى يتكون من عنصرين : الاول عائد رأس المال والخدمات والثانى مكافأة مقابل المخاطرة . وطالما أن البنك لا يتحمل المخاطرة نتيجة لوجود ضمان من الدولة ضد مخاطر الائتمان فمن المنطقى أن تقل المكافأة التى تكون جزأ من سعر الفائدة مقابل المخاطرة لأن البنك لا يتحمل اى مخاطرة أو على الأقل جزأ منها اذا ما كان الضمان جزئيا . فكلما انخفضت المخاطرة بنسبة معينة وجب أن تنخفض الفائدة بقدر يتناسب مع نسبة انخفاض هذه المخاطرة .

(٣٥) Jean Meynaud, Les banques face à la politique du crédit, la Revue économique, Paris, Juillet, 1957, p. 601.

٣ ـ أمـان البنك فى الاقتصـاد الاشتراكى :

٣ ـ ١ يظل الامـان مبدءا مصرفيا وماليا اساسيا :

يظل أمان البنك مبدءاً مصرفيا وماليا أساسيا فى النظام الاشتراكى • ويتحقق هذا الامان بتسديد الائتمان كاملا فى موعده المحـدد • فالواقـع أن التخطيط الاشتراكى بما يتضمنه من تخطيط مالى وائتمانى يضمن التوازن المـالى لـكل مشروع • وحتى لو كان المشروع يعمل بخسارة وترغب الدولة فى الابقاء عليه نظراً لاهميته الحيوية فانها تضمن وتحقق له التوازن المالى بما تقدمه له من معونات عن طريق ميزانية الدولة •

وإذا كان محددا بالخطة المالية للمشروع تواريخ معينة لسداد إئتمانه ، فان هذا السداد يجب أن يتم من هذه التواريخ • واذا ما تم ذلك فان هذا يعنى أن أحوال المشروع حسنة وأنه يسير سيراً حسنا فى طريق تنفيذ خطته وتحقيق أهدافها• وعلى العكس من ذلك فان عدم سداد الائتمان فى المواعيد المحددة بالخطة يعنى أن المشروع المقترض يمر بصعوبات مالية تعكس عدم سيره الحسن فى طريق تنفيـذ خطته أو تحقيق أهدافها • وقد يرجع السبب فى ذلك إما لاخطاء من جانب المشروع أو أخطاء فى التخطيط ذاته [٣٦] • ومن البديهى أنه إذا لم تتم معالجة هذه الاخطاء فان الخلل أو عدم التوازن والصعوبات ستتعدى نطاق هـذا المشروع وتصـل بدرجات متفاوتة الى المشروعات الاخرى التى تربطها به علاقات مالية وفى النهاية تتأثر الخطة العامة والنتائج المنتظرة من تنفيذها •

إذن فالامان يظل مبدءاً مصرفيا وماليا هاما فى النظام الاشتراكى يجب احترامه واعتباره عنصرا جوهريا لا غنى عنه المتخطيط المالى السليم •

٣ ـ ٢ وسـيلتان أساسيتان لتحقيق الامان :

ولكى تقل مخاطر الائتمان لادنى حد ويزيد بالتالى أمانه لاقصى حد ، فان البنك فى النظام الرأسمالى يطبق ، كما رأينا ، مبدأين أساسيين هما توزيع المخاطر

---

(٣٦) Comparative Banking, Edited by H. W. Auburn, London, 1960, p. 92.

واختيار المدينين كما أنه يستخدم الضمانات كعامل مساعد يدعم هذين المبدأين ويزيد من الامان • أما فى النظام الاشتراكى فان تحقيق الامان يتم بالاعتماد على وسيلتين أساسيتين الاولى هى التخطيط المالى والائتمانى على مستوى المشروع والثانية هى الرقابة المصرفية على تنفيذ الخطة [٣٧] •

٣ ـ ٣ مسئولية تحقيق الامان يشترك فيها البنك وجهاز التخطيط :

لقد رأينا أن البنك فى النظام الرأسمالى يتحمل وحده مسئولية دراسة الامان ونتائج مخاطره • فالبنك هو الذى يختار عميله ويدرس مركزه المالى والانتاجى ويتابع العملية الائتمانية من بدايتها حتى نهايتها بالسداد الكامل للائتمان • أما فى النظام الاشتراكى فان بنك الدولة لا يتحمل وحده كل هذه المسئولية • إن تحقيق أمان الائتمان بالاعتماد على التخطيط المالى والائتمانى وعلى الرقابة المصرفية يفرض أن تكون هذه المسئولية موزعة على طرفين أحدهما البنك والثانى جهاز التخطيط •

وتأتى مسئولية جهاز التخطيط لانه المسئول عن التخطيط المالى وعلى تحديد دور الائتمان المصرفى • فبنك الدولة ليس له حرية اختيار عملائه بل إن جهاز التخطيط هو الذى يحددهم له •

ومع أنه من الصحيح أن الائتمان يمنح بناءاً على الخطة الائتمانية التى يعدها بنك الدولة ، إلا أن هذه الخطة الائتمانية تقوم على معطيات عينية ومالية يعدها جهاز التخطيط ، وعلى ذلك فان كلا من بنك الدولة وجهاز التخطيط يشترك فى مسئولية تحقيق الامان •

٣ ـ ٤ مقارنة بين وسائل تحقيق الامان فى النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى :

إذا قارنا الوسائل التى تحقق الامان فى النظام الرأسمالى بتلك التى تحققه فى النظام الاشتراكى لوجدنا أن :

---

(٣٧) انظر التوسع والتفصيل فى هذا الموضوع الفصل السادس من ص ٩١ الى ص ١٠٤ والفصل الثامن من ص ١٣٥ الى ص ٢٠٠ من رسالتنا للدكتوراه بالفرنسية :

Abul Séoud Elsoda, Les fonctions des banques Commerciales dans L'économie Planifiée, thèse de doctorat en Sciences économiques, Université de Neuchâtel, Suisse, 1969.

١ ــ مبدأ توزيع المخاطر الذى يكون هاما جدا بالنسبة للبنك فى النظام الرأسمالى يصبح غير ذا قيمة عملية بالنسبة لبنك الدولة فى النظام الاشتراكى القائم على ملكية الدولة لوسائل الانتاج حيث يكون مصير كل مشروع والظروف الاقتصادية لجميع القطاعات الانتاجية مخططة مقدما • إلا أن مبدأ توزيع المخاطر يكون مطبقا بطريقة تلقائية أو أوتوماتيكية فى الاقتصاد الاشتراكى نتيجة لوجود بنك تجارى واحد أو وحيد يضم كل العمليات الائتمانية للبنوك التجارية مع مختلف العملاء •

٢ ــ التخطيط المالى والائتمانى يحقق ، فيما يخص أمان الائتمان ، نفس الهدف الذى يحققه مبدأ اختيار المدينين الذى هو مبدأ هام يطبقه البنك الرأسمالى• فالواقع أنه فيما يخص أمان الائتمان فان التخطيط المالى والائتمانى يتوصل الى المعرفة العميقة للمركز المالى للعميل ويتمكن من تقدير نوع وكمية الائتمان الذى يمكن للبنك أن يمنحه له • إلا أنه من الجدير بالذكر فى هذا المجال أن نقول أن عنصر الثقة الشخصية فى العميل قد يكون له درجة تأثير كبيرة على أمان الائتمان وفى قرار البنك الرأسمالى فيما يتعلق به • أما فى النظام الاشتراكى فان الثقة الشخصية فى العميل تصبح عنصرا لا وجود له ويختفى من حسبان البنك • ويصبح التخطيط المالى والائتمانى هو المقياس الوحيد لتوزيع الائتمان ومنحه •

٣ ــ الرقابة المصرفية تكون مبدأ هاما وأساسيا لتحقيق الامان فى النظام الاشتراكى [٣٨] • فالحقيقة أن أمان الائتمان يتوقف فى نهاية المطاف على حسن استخدام المقترضين لهذا الائتمان • والرقابة المصرفية تتأكد من ذلك طول مدة الائتمان • ورقابة بنك الدولة تكون تفصيلية (يومية ووقائية) ويمكن اعتبارها رقابة مالية على تنفيذ الخطة • ويمكن لها ذلك بفضل توافر شروط وعناصر لا تتوافر للبنك فى النظام الرأسمالى أهمها ، الملكية العامة للمشروعات والتخطيط العينى والمالى التفصيلى وتوافر المعلومات والاحصاءات عن المشروعات دون إخفاء لاية أسرار أو معلومات ، والتزام المشروعات بالخضوع لرقابة بنك الدولة وقواعده

(٣٨) Credit reform and Foreign trade, State bank of the U.S.S.R., Economic Survey, vol. V, No 7, 1930, p. 2.

المالية التنظيمية وغير ذلك • والبنك الرأسمالى لا يتمكن فى أغلب الاحوال من القيام بالرقابة التفصيلية الدقيقة لاستخدام الائتمان من جانب المقترضين • وغالبا ما يكتفى بالقيام بمتابعة استخدام العميل لائتمانه • وهذه المتابعة ودرجة تفصيلها تتوقف على شروط منح الائتمان وأهميته كما ذكرنا من قبل •

٤ ــ البنك فى النظام الرأسمالى يستخدم الضمانات لزيادة أمان الائتمان . فمن جهة وجود هذه الضمانات يشجع المدين على بذل قصارى جهده لاتمام العملية الائتمانية والسداد فى المواعيد المحددة على خير وجه ، ومن جهة أخرى فان وجودها يطمئن البنك لانه فى حالة عدم السداد وإعسار المدين فانه يستطيع استرداد أمواله عن طريقها •

وفى النظام الاشتراكى يستخدم البنك الضمانات أيضا ولكن لهدف مختلف • فالضمانات ، فيما يخص أمان البنك ، تعتبر وسيلة من وسائل الرقابة تضمن أن الائتمان يمنح مقابل قيم عينية موجودة فعلا ومخططة •

خاتمة :

يمكن أن تستخلص من هذا البحث أن مفهوم وميكانيكية وكيفية تحقيق الربحية والسيولة والامان فى النظام الرأسمالى الحر وإن ظلت باقية من حيث جوهرها فى النظام الرأسمالى المخطط إلا أنها تطورت وتغيرت فى بعض جوانبها وهى :

- أصبحت الربحية المصرفية مقيدة بضرورة مراعاة المنفعة الاقتصادية للائتمان • والخطة الاقتصادية العامة والسياسة الائتمانية التى تنبع منها هى التى تحدد هذه المنفعة بالاعتماد على الوسائل النوعية لمراقبة الائتمان•
- تظل السيولة مسألة هامة وجوهرية بالنسبة للبنك ويعمل البنك على تحقيقها ومن أجل ذلك يتخصص فى منح الائتمان قصير الاجل والائتمان القابل للخصم الذى يتلاءم مع ودائعه تحت الطلب أو قصيرة الاجل إلا أن البنك يخرج عن هذه القاعدة فى بعض الاحيان عندما تشجعه الدولة

على منح الائتمان الاستثمارى متوسط الاجل (٥ ــ ٧ سنوات) على أن تضمن له إعادة خصم الأوراق الممثلة لهذا الائتمان. وتلجأ الدولة لهذا الاسلوب من أجل زيادة وسائل تمويل الخطة وفى حالة عدم كيفية المدخرات المتاحة ولا شك أن فى ذلك تطورا وتغيرا يمكن البنك من الخروج على القواعد الاساسية لمواجهته مشكلة السيولة بل إنه تطور وتغير فى مفهومه للسيولة وميكانيكية وكيفية تحقيقها .

ــ يبقى الامان عنصرا هاما وشرطا أساسيا لمنح الائتمان ويظل البنك مسئولا عن دراسته وتحقيقه . ولكن أحيانا تعمل الدولة على تشجيع البنك على منح ائتمانات تنطوى على درجة عالية من المخاطرة ولا توحى له بالامان الكافى وذلك عندما تقدم له ضمانها ضد هذه المخاطر أو جزءاً منها ، وعندما يمنح البنك الائتمان فى مثل هذه الحالات فانه يخرج عن القواعد الاساسية لتحقيق الامان ويغير من مفهومه له ومن ميكانيكية وكيفية تحقيقه .

أما فى الاقتصاد الاشتراكى على النمط السوفيتى فان مفهوم وميكانيكية وكيفية تحقيق الربحية والسيولة والامان تتغير عنها فى النظام الرأسمالى بشكل جذرى :

ــ فالربح لا يكون هو الهدف الرئيسى من وراء نشاط البنك . فالبنك فى هذا النظام يصبح أشبه بمرفق عام . عليه أن يباشر نشاطه ويزاوله حتى ولو حقق خسائر وذلك لانه يؤدى وظائف هامة لا غنى عنها للاقتصاد القومى ونموه المخطط . وبصفة عامة فان أسعار الفائدة على الائتمان تكون قليلة ولا تتوقف على عرض وطلب الائتمان وإنما يحددها المخططون.

ــ والسيولة لا تمثل مشكلة خطيرة ولا يترتب على نقصها أن يغلق البنك أبوابه ويشهر إفلاسه لان المشروعات ملزمة بايداع أموالها فى المصرف دون التأثر بسيولته أو ظروفه . إلا أن ضمان سيولة البنك أمر هام

لضمان عدم عرقلة ميكانيكية الخطة وسيرها نحو أهدافها • ويحقق بذلك الدولة سيولته بفضل تخطيط خزينته أو سيولته وبفضل وجود ميزان ايرادات ونفقات السكان والشروط الاخرى التى تنظم استخدام وتداول النقـود •

ـ ويتحقق الامان بالاعتماد على التخطيط المالى والائتمانى فى المشروعات المختلفة وعلى الرقابة المصرفية على نشاط هـذه المشروعـات بشـكل تفصيلى منظم ومستمر •